

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تلخيصُ مقالة المحقق الاصفهاني في نقاطٍ عدَّةٍ  
حتى الآن قد بسطنا محاذياتِ المحقق الاصفهاني بأسرها، فنستخلصُها بالنقاط التالية:

1. إنَّ حقيقةَ الإنشاءِ ليست عبارةً عن إيجاد المعنى باللفظِ لا في الذهن و لا في الخارجِ إذ لا يُعقلُ أن يخلقَ اللفظُ الإنسائيُّ شيئاً بل المعنى كامنٌ في حاقدِ اللفظِ ذاتاً و في نفسِ الأمر، مما يعني أنَّ اللفظَ يُعدُّ وجوباً تنزيلياً و نائباً عن المعنى في أفقِ نفسِ الأمر، بل حتى في عالم الاعتبارِ لا يُولدُ اللفظُ الأمورَ الاعتباريةَ إذ ربُّ معاملةٍ لم تتحققُ باللفظِ نظيرُ العقودِ المعاطاتيةِ و... و قد أحكمَ الشيخُ الحائرُ هذه النقطةَ أيضاً قائلاً:

وَأَمَّا الْإِنْشَائِيَّاتُ فَكُونُ الْأَلْفَاظِ فِيهَا عَلَةً لِتَحْقِيقِ مَعَانِيهَا (بِأَنَّ تَوْجِهَهَا) مَا لَمْ أَفْهَمْ لَهُ مَعْنَى مُحْصَلًا (فَلَفْظُهُ: أَنْكَحْتُ لَا تُكَوِّنُ شَيْئًا فِي عَالَمِ التَّكْوينِ) ضرورةً عدمِ كونِ تلكِ الْعُلَيَّةِ (الإِيجادِ) مِنْ ذَاتِيَّاتِ الْلَّفْظِ، وَمَا لَيْسَ عَلَةً ذَاتاً لَا يُمْكِنُ جَعْلُهُ عَلَةً (كَيْ يَعْتَبِرَ أَمْرًا اعتبارياً كَالْلَفْظِ) لِمَا تَقَرَّرَ فِي مَحْلِهِ مِنْ عَدَمِ قَابِلِيَّةِ الْعُلَيَّةِ وَأَمْتَالِهِ لِلْجَعْلِ (فَإِنَّ عَمْلَيَّةَ جَعْلِ الْجَاعِلِ لَا يَجْعَلُ شَيْئًا عَلَةً لِشَيْئِ) وَالَّذِي أَتَعْقَلُ مِنَ الْإِنْشَائِيَّاتِ أَنَّهَا مَوْضِعَةٌ لِأَنْ تَحْكِيَ عَنْ حَقَائِقٍ مَوْجُودَةٍ فِي النَّفْسِ، مَثَلًا: هِيَّةُ افْعَلِ مَوْضِعَةٍ، لِأَنْ تَحْكِيَ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِرَادَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي النَّفْسِ. [1]

2. إِنَّا لَا نَمْتَلِكُ حَوْا خَامِسًا مِنَ الْوِجُودَاتِ إِذْ قَدْ أَثْبَتَنَا أَنَّ إِنْشَاءَ بِلِفْظِهِ هُوَ نَفْسُ الْوِجُودِ الْمَعْنَائِيِّ ذَاتًا بِلَا اثْيَنَيَّةٍ فِي الْبَيْنِ، إِذْنَ لَا يَتَعَلَّقُ بِجُودِ خَامِسٍ بِإِنْشَائِيَّاتِ.

3. كَمَا أَكَدْنَا بِأَنَّ الْلَّفْظَ قَدْ تَنَزَّلَ مِنْزَلَةِ الْمَعْنَى فَلَيْكُنِ الْإِخْبَارُ مَثَلُهُ، إِذْ لَا تَمَايزَ مَا بَيْنِ جَوْهَرِ الْإِخْبَارِ وَالْإِنْشَاءِ إِلَّا مِنْ حِيثِيَّةِ الْقَصْدِ وَالْغَرْضِ فَلَوْ عَزَمَ الْمُتَحَدِّثُ أَنْ يَحْكِيَ بِالْلَّفْظِ التَّنْزِيلِيِّ عَنْ وَاقْعَةٍ لَأَصْبَحَتِ الْجَمْلَةُ خَبْرِيَّةً بَيْنَمَا لَوْ هُمْ أَنْ يُحْقِقُنَّ النَّسْبَةَ – الضربِ – فِي عَالَمِ الْخَارِجِ لَصَارَتِ الْجَمْلَةُ إِنْشَائِيَّةً.

4. لَا تَتَوَهَّمَ بِأَنَّ إِنْشَاءَ يَخْلُقُ شَيْئًا فِي بَاطِنِ النَّفْسِ لَكِي يَتَوَلََّ مِنْهُ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ الْمَزِيفُ، بَلِ إِنْشَاءُ أَسَاسًا لَا يُوجَدُ شَيْئًا فِي جَوْفِ النَّفْسِ، فَرَغَمَ أَنْ إِيجادَ أَمْرٍ مَعْقُولٍ إِلَّا أَنْ إِيجادَهُ لِشَيْئٍ يَعْدُ تَنْزِيلِيًّا وَبِالْعِرْضِ لَا بِالذَّاتِ.

5. وَلَا تَتَخَيلَ أَيْضًا مُتَخَيَّلَ الْأَجْلَاءِ – نَظِيرِ الْمَحْقُقِ الرَّشْتِيِّ (1312م) وَالْمِيرَزا عَلَيِّ الْإِبْرَوَانِيِّ (1354م) – بِأَنَّ إِنْشَاءَ يَعْدُ إِظْهَارَ الْإِرَادَةِ فِي النَّفْسِ، بَيْنَمَا فِي الْإِخْبَارِ لَا إِرَادَةٌ لِتَحْقِيقِ وَاقْعَةٍ بِلِ الْمُخْبِرِ يَحْكِي فَحْسَبٌ، وَقَدْ صَرَّحَ الشِّيخُ الْحَائِرُ فِي هَذَا الْحَقْلِ قَائِلًا: وَالَّذِي أَتَعْقَلُ مِنَ الْإِنْشَائِيَّاتِ أَنَّهَا مَوْضِعَةٌ لِأَنْ تَحْكِيَ عَنْ حَقَائِقٍ مَوْجُودَةٍ فِي النَّفْسِ (أَيِّ الْإِرَادَةِ) مَثَلًا: هِيَّةُ افْعَلِ مَوْضِعَةٍ لِأَنْ تَحْكِيَ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِرَادَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي النَّفْسِ، فَإِذَا قَالَ الْمُتَكَلِّمُ: أَضْرَبْ زِيدًا وَكَانَ فِي النَّفْسِ مُرِيدًا لِذَلِكَ فَقَدْ أَعْطَتِ الْهِيَّةُ الْمَذَكُورَةُ مَعْنَاهَا (بِخَلْفِ الْمَجْنُونِ وَالْغَافِلِ أَوْ الْمَازِحِ مَثَلًا) حِيثُ لَا إِرَادَةٌ لَهُمْ لِتَحْقِيقِ النَّسْبَةِ فَيُصْبِحُ إِنْشَائُهُمْ مُهْمَلًا وَإِذَا قَالَ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ مُرِيدًا وَاقِعًا (كَالْمَازِحِ) فَالْهِيَّةُ الْمَذَكُورَةُ مَا اسْتَعْمَلَتِ فِي مَعْنَاهَا (إِنْشَائِيَّ) نَعَمْ بِمَلَاحِظَةِ حَكَايَتِهَا عَنْ مَعْنَاهَا

يُنتزع عنوان آخر لم يكن متحققاً قبل ذلك، وهو عنوان يسمى بالوجوب، وليس هذا العنوان المتأخرُ معنى الهيئة، إذ هو منتزعُ من كشف اللفظ عن معناه و لا يعقل ان يكون عين معناه.

ولكنَ المحققُ الاصفهانيَ قد أجابهم بأنَّا قد كررنا باندماجِ الخبرِ والإنشاءِ ذاتاً، فالنسبةُ الإنسانيةُ لا توجُدُ شيئاً فلَا يختلفُ الخبرُ عن الإنشاءِ، ولهذا لا تتوفَّرُ نسبةُ إنسانيةٌ أو إخباريةٌ في "اضرب" أو "بعث" بل علينا أن نستبِطِّنها بواسطةِ القرائنِ الخارجيةِ.

### ضرَبَياتُ علميَّةٌ تجاهُ مقالةِ المحققِ الاصفهانيِّ وقد حانَ الأوَانُ لِنَعْتَرِضُ عَلَيْهِ باعْتِراضاتٍ عَدَّةٍ:

1. بدايةً، إنَّ جوهِرَةَ الإنشاءِ والإخبارِ أمرٌ عرَفَهُ تَامًا، فعَامَةُ العقلاءِ يَتَّخِذُونَ الإنشاءَ من أوصافِ اللفظِ، بينما المحققُ الاصفهانيَ حيثُ قد نَزَّلَ اللفظَ مِنْزَلَةَ المعنى ثُمَّ دَمَجَ ذاتَ الإنشاءِ بذاتِ الإخبارِ فوَحَدَهُما، لِزَمَهُ أَنْ يُدْخِلَ الإنشاءَ والإخبارَ في أوصافِ المعنى وَأَنَّ الفارقَ هو الغرضُ فحسب، بينما المُتَعَارَفُ يراهما من أوصافِ اللفظِ فَيُحَدِّدُ الْفَاظَ إِخْبَارِيَّةً وَالْفَاظَ إِنْسَانِيَّةً بِلَا امْتِزاجٍ بَيْنَهُمَا، فَلِفَاظِهِ "اضرب" وَ "بعث" تُعدُّ إِنْسَانِيَّةً لَا أَنَّهَا مَتَوَقَّفَةٌ عَلَى مُنْوَيَاتِ المُتَحَدَّثِ - حَكَايَةً أو إِبْجَادًا - [2]

2. إنَّ مَبْنَاهُ هنا في مِبْحَثِ حَقِيقَةِ الإنشاءِ يُغَایِرُ مَا تَبَنَّاهُ فِي حَقِيقَةِ الْوَضْعِ، إِذْ هُنَاكَ قَدْ اتَّهَجَ أَحَدُ حَقِيقَةِ الْوَضْعِ بِمَنْهَجِيَّةٍ "تَنْزِيلِ الْلَّفْظِ مِنْزَلَةَ الْمَعْنَى" - قِبَلًا لِلْمَشْهُورِ الَّذِي قدَ وَضَعَ الْلَّفْظَ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى - فَأَبَى الْمَحْقُوقُ الاصفهانيُّ نَظَرِيَّةَ التَّنْزِيلِ هُنَاكَ بَيْنَمَا هُنَاكَ حَقِيقَةُ الإِنْشَاءِ قدَ اصْطَفَاهَا تَامًا، نَعَمْ هُنَاكَ قدَ طَرَحَ الْمَحْقُوقُ نَظَرِيَّةً خَاصَّةً ثُمَّ قَالَ: مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ بِهَا لَمْكُنَّهُ اتَّخَذَ نَظَرِيَّةَ التَّنْزِيلِ.

3. كَيْفَ يَحْمِلُ الْمَحْقُوقُ الاصفهانيُّ مقالةَ أَسْتَاذِهِ - حَوْلَ حَقِيقَةِ الإِنْشَاءِ - عَلَى تَفْسِيرِ نَفْسِهِ بِأَنَّ مَعْنَى "نَفْسُ الْأَمْرِ" هُوَ حُدُّ ذاتِ الشَّيْءِ وَهَذَا الْمَعْنَى يُعْدُ نَحْوًا مِنْ أَنْحَاءِ الْوَجُودِ الْمُتَعَارَفَةِ لَا شَقًا خَامِسًا، بَيْنَمَا قَدْ حَاجَجَهُ الْمَرْحُومُ الْوَالِدُ بِأَنَّ الشَّيْخَ الْأَخْوَنَدَ قدَ عَدَ الإِنْشَاءَ وَجُودًا خَامِسًا مِنْ أَنْحَاءِ الْوَجُودِ - وَفَقًا لِتَصْرِيْحِهِ - فَبَأَيِّ دَلِيلٍ تُحَمِّلُ مُقْوِلَةُ الْأَخْوَنَدِ عَلَى مُقْوِلَةِ الْمَحْقُوقِ الاصفهانيِّ.

ولكنَّ رِبِّا نُجِيبُ عَنِ إِشْكَالِيَّةِ الْوَالِدِ - صِيَانَةً عَنِ حَمْلِ الْمَحْقُوقِ الاصفهانيِّ - بِأَنَّ الْمَحْقُوقَ قدَ بَرَهَنَ كَلَامَهُ بِأَنَّ إِبْجَادَ الْمَعْنَى بِالْلَّفْظِ الإِنْسَانِيِّ هُوَ غَيْرُ مَعْقُولٍ ثُمَّ اسْتَنَجَ بِأَنَّ الشَّقَّ الْخَامِسَ فِي الْكَفَايَةِ يُعْدُ مُسْتَحِيلًا عَقْلًا، ثُمَّ هَدَفَ الْمَحْقُوقُ أَنْ يُبَرِّرَ مقالةَ أَسْتَاذِهِ فَحَمَلَهَا عَلَى تَفْسِيرِ نَفْسِهِ لَكِي لَا يُوَاجِهَ إِشْكَالًا عَقْلَيًا.

فَلَوْ عَزَّمْنَا إِشْكَالَ الْمَحْقُوقِ، عَلَيْنَا أَنْ تُحَاجِجَهُ بِأَنَّ الْأَخْوَنَدَ قدَ فَسَرَ لِفَاظَةَ "نَفْسُ الْأَمْرِ" ضَمِّنَ كِتَابِ الْفَوَائِدِ بِتَفْسِيرِ مُسْتَجَدٍ تَامًا بِحِيثَ يُشَكِّلُ شَقًا خَامِسًا مِنْ الْوَجُودِ، فَقَالَ بِمَضْمُونِهِ: إِنَّ عَالَمَ نَفْسُ الْأَمْرِ لَيُسَرِّ مجَرَدَ افْتَرَاضٍ إِذَا لَا نَعْتَرِضُ مَعْنَى فِي النَّفْسِ. فَهَذِهِ الْمُقْوِلَةُ تُشَرِّيْعُ إِلَى أَنَّ نَفْسَ الْأَمْرِ لَا يُعْدُ فَرَضًا ذَاتِيًّا ذَهْنِيًّا، بَيْنَمَا الْمَحْقُوقُ الاصفهانيُّ قدَ فَسَرَ نَفْسَ الْأَمْرِ بِحُدُّ ذاتِ الشَّيْءِ، وَلَهُذَا لَا تَتَلَاءَمُ مُقْوِلَةُ الْمَحْقُوقِ الاصفهانيِّ - حَوْلَ تَنْزِيلِ الْلَّفْظِ مِنْزَلَةَ الْمَعْنَى - مَعَ مُقْلَةِ أَسْتَاذِهِ فَبِالْتَّالِيِّ، لَا يَتَمُّ الْحَمْلُ.

فَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ، رِبِّا أَمْكَنَنَا أَنْ نُفَسِّرَ مَنْوِيَّ الشَّيْخِ الْأَخْوَنَدِ - بِأَنَّ الإِنْشَاءَ نَحْوُ مِنْ الْوَجُودِ - عَلَى وَقْيَةِ مَنْهَجِ الْمَشْهُورِ بِأَنَّ الإِنْشَاءَ يُعْدُ وَجُودًا اعْتِبارِيًّا وَمَوْضِعًا لِاعْتِبارِ الْمُعْتَبِرِ - لَا أَنَّهُ مِنْزَلَةَ الْمَعْنَى - إِذَنَ فَمُسْتَهَدِّفُ الْمَشْهُورُ بِأَنَّ الإِنْشَاءَ هُوَ إِبْجَادُ الْلَّفْظِ لِلْمَعْنَى، هُوَ أَنَّ الْلَّفْظَ الإِنْسَانِيَّ يُحَقِّقُ اعْتِبارًا فِي الْخَارِجِ، وَلَهُذَا نَرَى الشَّيْخَ الْأَخْوَنَدَ قدَ أَضَافَ كَلِمَةَ "نَفْسُ الْأَمْرِ" فَقَطْ، مَا يَعْنِي أَنَّهُ يُرَافِقُ الْمَشْهُورَ.

[1] درر الفوائد (طبع جديد) ص: 71

[2] وَمَا يَشَهِدُ عَلَى إِدْمَاجِهِ مَا بَيْنَ الإِخْبَارِ وَالْإِنْشَاءِ هُوَ تَنْصِيْصُهِ التَّالِي: قَلْتَ: الْفَرَقُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ يَتَعَلَّمُ غَرْضَهُ بِالْحَكَايَةِ عَنِ النَّسْبَةِ الْوَاقِعَةِ فِي مَوْطِنِهَا بِالْلَّفْظِ الْمِنْزَلِ مِنْزَلَتِهَا، وَقَدْ يَتَعَلَّمُ غَرْضَهُ بِإِبْجَادِ الْلَّفْظِ الْمِنْزَلِ مِنْزَلَتِهَا؛ مَثَلًا:

مفاد (بعث) إخباراً وإنشاء واحد، وهي النسبة المتعلقة بالملكية و هيئة (بعث) وجود تنزيلي لهذه النسبة الإيجادية القائمة بالمتكلِّم و المتعلقة بالملكية، فقد يقصد وجود تلك النسبة خارجاً بوجودها التنزيلي الجعلِي اللفظي، فليس وراء قصد الإيجاد بالعرض و بالذات أمر آخر، وهو إنشاء، وقد يقصد - زيادة على ثبوت المعنى تنزيلاً - الحكاية عن ثبوته في موطنه أيضاً، وهو إخبار، وكذلك في صيغة (أفعل) وأشباهها فإنه يقصد بقوله: (اضرب) ثبوتَ البعث الملحوظ نسبةً بين المتكلِّم و المخاطب و المادَة، فيوجد البعث في الخارج بوجوده الجعلِي التنزيلي اللفظي، فيترتّب عليه - إذا كان من أهله و في محله - ما يترتّب على البعث الحقيقي الخارجي مثلاً.